

خالد محمد خالد

لَوْ شِئْتُ جِوَارَهُمْ

لَقُلْتُ
لَقُلْتُ
لَقُلْتُ
لَقُلْتُ



المقطم

للنشر والتوزيع

لو شهدت حوارهم .. لقلت

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

الناشر

دار المقطم للنشر والتوزيع

٥٠ ش الشيخ ربحان - عابدين - القاهرة

خالد محمد خالد

لَوْ شَهِدْتُ حِوَارَهُمْ لَقُلْتُ . . .

دار المقطم للنشر والتوزيع

القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في هذا الكتاب

- قصة حوار .
- التجربة .
- فلسفة الخوف .
- أيها السادة . . هذه هي الديمقراطية . .
- الشورى أم الديمقراطية ؟ ؟
- المرأة في الديمقراطية . .
- الدستور في الديمقراطية . .
- منهج للعمل . .

الحياد تجاه قضايا الوطن وهُمومه -

.. خيانة

والانسحاب من تبعاتها -

.. هروب

والذي يكذب على الشعب ، يُحرّم

فورا من شرف المواطنة

وحقوقها ..

«باركليز»

قصة حوار

أهذا هو الحوار الذي لبثت مصر تنتظره طويلاً ، وهي خائفة
ترقب ، أكثر مما كانت راجية تلهف !! ؟؟

وهل النظام السياسي المائل قادر علي أن ينشئ حواراً
حقيقياً متقبلاً لنتائجه مهما تكن له أو عليه !؟

سؤال ينبغي أن يجاب عليه من كل مواطن صادق وأمين ..
مثقف وشريف ..

إن يكن الجواب : نعم ؛ فلماذا ؟؟

وإن يكن : لا ، فلماذا أيضاً .. ؟؟

وهذه الصفحات تجيء في أوانها .. تجيء والحاجة إليها
أعظم ما تكون ، لتقول كلمات غابت عن المؤتمر وغاب عنها
حواره .

ولسوف يتقبلها من يرضي ، ويرفضها من يسخط . بيد أنني
أتقبل كلا الموقفين بصدر رحب ، وقلب سليم ، راجياً - لا
أكثر - متمنياً - لا أقل - ألا يكون رضا الراضين بغضا
للنظام ، وألا يجيء شجب الساخطين تملقاً للنظام .

لقد أعطت مصر جيلنا ما لم يكن يحلم به وما لم يكن
يخطر له في منام ..

أفلا يكون من حقها ، بل قولوا : بعض بعض حقها في أن

نقول الحق فيما يغشى حاضرها ، ويتدرب بمستقبلها ؟؟

بلى .. إن لها هذا الحق ، وعلينا لها واجب الأداء قبل أن
يحل بنا عقاب الساكتين أو الضالعين .. !!

لقد استغرق الإعداد لمؤتمر الحوار وللجنة التحضير له شهورا
كثرا .. وصحب مخاضه ثم ولادته بعض العجائب التي كان
أبرزها عنصر المفاجأة - فحتى صباح يوم افتتاح اللجنة لم تعلن
أسماء أعضائها ولا بالنسبة للصحافة البارعة في شم الأخبار على
بعد فراسخ !!

ومرّد ذلك إلى ولع الرئيس بالمفاجآت . وتذكرنا هذه
المفاجأة وهذا الولع بيوم ولي الأمر بعيد مصرع الرئيس السادات
. إذ قرر مشكورا الإفراج عن الخمسمائة بعد الألف الذين كان
قد تم الأخذ بتلايبيهم في بضع ساعات لأنهم تجرأوا و
« شتموا » مصر . أي عارضوا الرئيس الراحل غفر الله له .. !!
وكان يرى كل نقد له ، سبَاب لمصر .. !!

أفرج عنهم جميعا وأطلق سراحهم في إحدى مفاجآته ..
فبدلاً من أن يشرّوا بالإفراج ويغادروا المعتقل آمنين ، حملوا في
عربات إلى المجهول !!

- إلى أين يا سادة .

- إلى مكان قريب إن شاء الله .

وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون . ترى أى المعتقلات
والسجون أقرب إلى المعتقل الذى كما فيه !!!

وهوأت العربات . وعجلاتها التى تطوى الأرض بنوس
شكوك المعتقلين وأحلامهم .. وأحيراً - بل قولوا أحرأ ، وقف
الركب وقيل لهم . تفضلوا ، ستقابلون الرئيس . !! ومن حق
الرئيس مبارك أن يجد فى المفاحآت ما يسره ويمرجه ، لا سيما
وقد كان يحمل سبيل عددا مسئوليات وطائف عسكرية تتطلب
مفاجأة الخصم ، وتؤثر الكتمان

لكن فى عمل سياسى له أهميته عند الناس وعنده أيضا
مثل تشكيل لجنة وإشياء مؤتمر للحوار تكون المفاحآت شأراً ،
كما تُشكّل مآورة لا تتمتع باستقامة القصد ولا بالرصد
الصحيح للأهداف ..

أما المفاحأة الواشية ، فكانت موقف الرئيس من
الديمقراطية قصيئنا الكرى - فى خطاب الافتتاح .

والحق أنها لم تجيء من الرئيس وحده بل شارك فيها
أعضاء اللجنة ثم أعضاء المؤتمر . مما سوضحه بعد حين .

أذكر أنى قرأت كتابا لسناتور أمريكى عنوانه : « من يجرؤ
على الكلام » يتحدث فيه عن الفبيضة العاتية التى تمسك بزمام
الولايات المتحدة من « اللبى » الاسرائيلى داخل وخارج أمريكا ..
ذكرت هذا الكتاب ، وأنا أتبع عن طريق الصحافة والإداعة
حوار أصحاب الحوار .. لا أحد يجرؤ على الحديث الواضح
المفصل عن الديمقراطية .. !!

الكن يتلمطون باسمها ، وبالحرور المكونة لها .. والكل
يهرب من حقيقتها ومن إيماننا بها وإرادة التطبيق الشامل
والكامل لها .. !!

ذكرى هذا الموقف أيضا بتلك المقاطعة اليونانية القديمة التى
دخلت فى حروب موصولة مع ولاية أخرى ، وكانت مسحت
خوف وفرع لأهلها . فلما رأى وأليها الإحباط المكنى لشعبه
أصدر قرارا بنسيان حصمه وعدم ذكر اسمه والتحدث عنه .
ومن لا يلتزم بعدم .. ومصى حين من الدهر والناس صامتون .
ودات يوم هوجموا بعزو شرس قاجاً أول ما قاجاً الدين كانوا
على مشارف البلد ، والدين كانوا فى حقولهم يزرعون
ويحصدون ويكدحون . هنالك فروا جميعا إلى داخل بلدتهم ،
وهم لا يحركون شفاههم باسم عازيهم الذى حظّر وأليهم
عليهم ذكر اسمه ، وجعل عقوبة المخالفة الإعدام ..

هَرَعُوا إِلَى مَسَاكِنِهِمْ صَامِتِينَ .. وَكَلِمًا لَقِيَهُمْ فُوحٌ وَسَأَلَهُمْ
مَادَا حَدَثَ ؟ كَطَمُوا شَفَاهِهِمْ وَازْدَادَ صَعَطَ أَفْوَاهِهِمِ الْمَعْلَقَةِ
مُكْتَفِينَ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْخَلْفِ بِأَدْرَعٍ مَرْتَجِفَةٍ وَعَاجِرِينَ تَمَامًا عَنْ
الْبُوحِ بِأَسْمِ عَدُوهِمِ الْقَادِمِ ..

وَأَخِيرًا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ بَدٌّ مِنْ مُوَاجَهَةِ الْحَقِيقَةِ فَإِذَا انْجَشِ
الرَّاحِفُ يَسْدُمُ عَلَيْهَا ، يَرُوهُ وَيَسْمَعُونَ وَفِعَ حَطَاهُ وَنَبْرَقَ
أَبْصَارُهُمْ أَمَامَ وَهَجِ السُّيُوفِ انْتِهَمَةً ... وَقَصَبِ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي
ثَوَابِي !!!

أَذْكُرُ هَذِهِ الْقِصَّةَ ، كَمَا أَذْكُرُ كِتَابَ «مَنْ يَجْرُؤُ عَلَى
الْكَلَامِ» كُلَّمَا رَأَيْنَا بَفْرَعٍ مِنَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَبَعِيشٍ مَعَهَا عَلَى
رَيْبٍ وَرَجَلٍ مِنْذُ ثَوْرَةِ يُولْيَةِ - ١٩٥٢ - حَتَّى الْيَوْمِ !!

وَأَقُولُ لِنَفْسِي وَسَطِ اللَّعَطِ الْكَثِيرِ :

أَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِعْجَابِي بِالدِّيمُقْرَاطِيَّةِ ، وَوَلَائِي لَهَا ،
وَإِيمَانِي الْوَلِيقُ بِهَا ، ضَرْبًا مِنْ ذَلِكَ النَّفْطِ الْمَتَفَشِي حَوْلَهَا ؟؟
إِنْ نِظَامُنَا الْحَاكِمُ يَتَعَامَلُ مَعَهَا بِوَصْفِهَا «دِيْكَوْرًا» يَرِيدُهُ رَحْرَحًا
وَجَمَالًا .

وَالدَّاعُونَ إِلَى الدِّينِ - بِرِعْمِهِمْ - يَحْتَثِبُونَهَا مِنْ قَامُوسِ
الْكَلِمَاتِ الْمُؤْمَنَةِ .. !!

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَفِّينَ يَصَابُونَ بِالْعَثِيَانِ عِنْدَ سَمَاعِ اسْمِهَا .. !!

والملايين من شعبا ، لا سيما أصحاب الحمسين فى المائة
ران على قلوبهم بسيانها ، فهل أنا وحدى العلامة وانفهامه الذى
يعرف حتميتها ومزاياها ؟!

لمادا لا أدير صورتها إلى الحائط كما يفعل «العابرة»!
عدنا ، وفى كل بلاد العرب الباحثين عن متعة العثل وعن
شرف الاسحاب من الحياه ؟!

وبهذا أصمن نفسى مكانا بين كلمات الأغنية المشهورة
والمأثورة أمجاد ، يا عرب ، أمجاد !!

لا بد من بد الآراء المسقة ، وفتح العيين جيد على
حقيقة الديمقراطية أهى أهل للإيمان بها ؟ أم أكذوبة
تستحق رفضها .

وها أنذا أفعل ، فتعالوا معى إلى حوار متواضع تتبادل فيه
الآراء الأمينة والشجاعة والبعيدة من كل إملاء وإعراء ، انتعاء
الحق والخير وترايب الوطن الطهور .

ولتأدبوا بى بكلمات تست بها «واعظا» بل «مذكرا» .
إن واجب كل إنسان رشيد أن يعى نفسه ، وحين يعيها
يصير واحه أن يكون نفسه .. فلا يدوب أو يتلاشى فيما يحسه
أقوى منه وأكبر .

إذ معنى أن تكون نفسك أن تقتنع بها وثق فيها وتتفوق من
خلالها على كل رغبة أو رهبة ، وتقول مع إمامنا « الشافعي »
رضي الله عنه :

أنا إن عشتُ لستُ أعدمُ قونا

وإذا متَ لستُ أعدمُ قبراً

فعلامَ أدل للناس نفسي

وعلامَ أخاف زيدا وعمروا

همتي همة الكبار ونفسي

نفس حر ترى المذلة كفرا

وحين تشغلنا قصايا الوطن وهمومه ، فتعسا يومئذ ، بل
وسحقا لمن يقول «أنا مالي» أو يقول - «اللي يحوز أمي ..
أقول له : يا عمي» . أو يقول : إن كان من أهل الفصحى
«أنا وحدي .. وبعدى الطوفان» !!

عنى من يقول كلمته صادقا ، مخلصا ، شجاعا ، أن
يجهر بها ويتقدم ..

ومن لا يقدر على هذا فعليه أن يصمت ، فصمته
أجدى على الوطن من رائف القول وروره وعروره

وبعد:

فحين أُنْخِذْتُ عن إخفاق النظام وإفلاس الحوار فهل أعنى
الإخفاق والإفلاس في قضايا الاقتصاد .. في قضايا الاجتماع ..
في قضايا التعليم .. في قضايا المواصلات والنقل والتليفونات ..
في قضايا الصناعة والزراعة والكهرباء .. في قضايا الأمن الموفق
والحازم والرشيد ..

أبداً ، أبداً .. فليست جاحداً إلى المدى الذي أنكر فيه
معجزات ، تكاد تشبه المعجزات . إيماً أرى الإخفاق والإفلاس
في قضية واحدة . هي « القضية الأم » - الديمقراطية ..

فمساء ٢٣ يوليو ، إلى يوم الناس هذا ، والنظام الحاكم
مُخْمَقٌ في تحقيقها . وكل حوارات السين .. عجزت عن أن
تستلهم رشدها ، وتتقي بها شرور أنفسها
فلنبدأ أمن حيث ينبغي أن نبدأ ..
وربنا الرحمن ، والمستعان .

التجربة

هناك مثل يقول :

«إذا وقعت في حفرة ، فتباً لها»

«فإن وقعت فيها مرة أخرى ، فتألك!!»

وهو مثل يُقال نديراً للذين لا ينتصعون بالتجرب . وهناك مقولة أخرى نحدعنا عن حقيقة تاريخية . تقول هذه المقولة

« إن التاريخ لا يعيد نفسه »

مع أنه يُعيد ويُعيد وإن «ماركس» نفسه رعيم القائلين بعدم تكرار التاريخ رجع عن رؤية عندما يتعارض مع حركة التاريخ !! فحين نادى بشيوع ومائل لانتاح ، وحشد اشتراك الملاحين في زراعة الأرض وتناحها سأله المخاضون لرأيه . أليس هذا عودة للعصور المزعلة في القدم ، وبالتالي فإن التاريخ يعيد نفسه ؟؟

وأجابه : نعم إنه يعيد نفسه ، ولكن في مستوى أعلى . تماماً مثل الحركة الحلزونية فهي في دورانها تعود إلى نفس القصة التي عثرها من قبل ، ولكنها تعود في خط أعلى .. خط أعلى أو أدنى .. ما علينا .

المهم أن التاريخ يعود ويعيد . فإن رجع إلى نفس نقاطه الأولى ، فمعناه أننا لم نتفع بالتجربة المأءة علينا مه ، ولم

نَمُضُ فِي الْمَسَارِ الصَّحِيحِ بِحَرَكَتِهِ . . !!!

والآل ، لِنُنْظُرَ كَيْفَ أَعَادَ التَّارِيخُ نَفْسَهُ مَعَا ؟ ؟
ذات يوم - وبعد فترة نَحْمِيسُ لِشَاعِرِ النَّاسِ وَالْهَابِيَا ،
وَقَعَتْ اِتِّفَاقَةُ الْوَحْدَةِ بَيْنَ مِصْرَ وَسُورِيَا . .

ودات صباح بعد عدد من السنين - فوجئنا - في كلا
البلدين - بِإِلْعَاءِ اِلْتِفَاقِيَّةٍ ، وَإِلْعَاءِ الْوَحْدَةِ عَلَى بَدِ اِنْقِلَابِ
عَسْكَرِيٍّ مُدِلٍّ وَمُهِينٍ !!

وفي ذلك الصُّبْحِ رَمَلَ الرَّئِيسُ الرَّاحِلُ « جَمَالُ عَدِ الْبَاصِرَةِ »
إِلَى دَارِ الْإِدَاعَةِ لِيُرْفَ نَبَأَ الْكَارِثَةِ ..

ثم أَمَرَ بِذَهَابِ الْجَيْشِ إِلَى سُورِيَا مُؤَدِّبَا رِعْمَاءِ اِلْنِقْلَابِ ،
وَفَارِضَا إِرَادَةَ الشَّعْبِ . .

بيد أنه في أعقاب هذا السَّيْرِ ، رَجَعَ مِنْ فُورِهِ عَنِ قَرَارِهِ .
وبعد أيام أَدَاعَ بَيَانًا يَعْتَرِفُ فِيهِ بِأَخْطَاءِ اِلثُّورَةِ ، وَكَانَ مِنْ
بَيْنِهَا أَنَّ اِلثُّورَةَ أَفْسَحَتْ اِنْحِيَالًا لِلْمُتَمَلِّقِينَ وَالمُتَمَلِّقِينَ وَالبَاحْثِينَ
عَنِ مَصَالِحِهِمْ وَالمُسْتَهْزِئِينَ أَهْوَاءَهُمْ . . مِمَّا جَعَلَ اِلْمُخْلِصِينَ
يَتَنَعَّدُونَ عَنِ اِلثُّورَةِ وَيَنْأَوْنَ عَنِ مِشَارَكَتِهَا فِي حِمْلِ رَايَتِهَا !!
وبعد تلك الْيَافِافِ بِأَيَّامِ شَكْلِ لُحْمَةٍ تَحْصِيرِيَّةٍ اِنْتَهَضَتْ مَائَتِينَ

وخمسين عضواً ، يناقشون الوضع السيء فى مصر ، على أن
يتلوا اجتماعاتها مؤتمر كبير تكوّن يومها من ألف عضو . . .
واتسعت اللجنة أثناء حوارها لتفصيل من الآراء المخلصة
والشجاعة . كما اتسعت لكثير من دعاوى الهوى
والعرض . .

وجاء « عند الناصر » رحمه الله تعالى يلقي بيان الافتتاح ،
حيث حدد مطالب الشعب « ودائماً ، الشعب ١٩٢١هـ -
بعربة المجتمع من جديد وعزل أعداء الثورة وبقايا الاقطاعيين .
أى عزل بامسيادة الرئيس ؟ ؟
لقد عزلت ثورة من طست أنهم من خصومها فى الأيام
الأولى لقيامها . .

وأى إقطاع وقد وزعت الملكيات الزراعية الكبيرة على
الفلاحين فى متكر الثورة وصحاحا . .

عندما تم بحزب الوحدة السورية المصرية أمر الرئيس الراحل
بزحف قواتنا المسلحة كما ذكرنا من قبل . . ثم استرد سريعاً
رأيه وصوابه . حين أدرك أن التحام الجيشين المصرى
والسورى فى قتال سيكون كارثة ممعة !! لأنه يشه تماماً إطفاء
النار بقادفات اللهب . . !! وعندما أعطى ظهره لجريمة

الانقلاب والانفصال ولِّي وجهه ناحية مصره وشعبه وفي
سبيل أن يوارى هريمته المدعته جمع مؤتمر الحوار مستهدفا به
شغل الشعب بما عسى أن يسببه مأساة الانفصال . قلت من
قبل إن قلة قبيلة من أعضاء لجنة التحضير رفضت معاقبة
مواطنيهم على دسب لم يترفوه . وانقلاب لم يشتركوا فيه
وأما الأكثرية فالتهمت أكفها بتصفيق مريب . أو قولوا : كدوب .

أحييرا بدأ احوار وبدأ معه اتساع على إحراز السبق في
الولاء المزعوم ..

وقف عصو يقول : أي عزل هذا إن عقابهم المناسب
الإعدام شقا 1.1

- من هم يا سيادة العضو ؟؟

- لست أدري .. !!

- إذن كيف تدعو إلى شق أناس لا تعرفهم ؟

- يكفي أن يعرفهم الرئيس .. !!؟

ووقف عصو ثان يقول ما فيش حاجة اسمها عزل . إحنا

سلمهم للسيد « زكريا محي الدين » ورتاح من همهم .. !!

وكان السيد زكريا محي الدين رعم طيبته وبطافته معروفا

بالذكاء والصرامة في كل المناصب التي تولاهما ..

ووقف عضو ثالث فحدّ العزل وباركه وقال : لقد كان
هناك في أيام الرسول ﷺ نفر من المشركين يؤذون
أصحابه ، ويشنون بنسائهم العفيفات الطاهرات .

ويوم فتح مكة ودخول الرسول منتصرا قال لأصحابه : «إدا
لقيتم فلانا وفلانا وفلانا فاصربوا أعناقهم بالسيف ولو كانوا
مُعلقين بأستار الكعبة .

إذن فبحن برحم أعداء الثورة حين تقصر عقابهم على
العزل ، وينجون من القتل .. !! ؟؟

وتتابع الخطباء في مباراة كالحة ، يحدوهم نفاق حسيس إلا
من رحم ربك معصم عددا قليلا من السقوط في المستنقع
الوحييم ..

وأخيرا ، آن للأعضاء أن يفضوا بعد أن انقصوا وبعد أن
باركوا العزل وملاؤا قاعة البرلمان - حيث كانت مقر
اجتماعاتهم برائحة الدم !!

وأعقب اللجة المكونة كما قلت من مائتين وخمسين
عضوا .. أعقبها المؤتمر الوطني الكبير المكوّن من ألف
عضو .. !!

واستؤيبت الممارسة بين الأعضاء ، وأمسى العزل بكل
ملحقاته وموابعاته قراراً نافذاً .

وحتى يعرف أن الخطايا يُنادى بعضها بعضاً فقد نادى
خطيئه العزل جريمة أسموها «لحان تصفية الإقطاع» .. وكان
الإقطاع قد صفى عام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

وعددئذ ، قرر جبار السماوات والأرض أن يتدخل ... !!
واحتوشتنا عاصفة عالية ، ضاع فيها المجداف
والملاح .. ؟؟ !!

والآن ، ما العرة التي أفاعتها علينا هذه التجربة ؟؟ أر التي
كان يجب أن تفيها ؟؟

ها هي دى :

أولاً : غياب الديمقراطية ورط النظام ورعيمة فى إنشاء
وحدة فوجيء بها الشعبان لمصرى والسورى .

ثانياً : التحكم غير الديمقراطى طعاً فى حياة الناس ،
وتكميم أفواههم ، ووضعهم تحت عيون ومؤامرات المكتب الثانى
حمل الشعب السورى على الامتعاض من هذه الوحدة .. حتى
إن الرئيس الراحل «شكرى القوتلى» وقف بعد نجاح الانقلاب

يعاضده ، ويؤيده ، ويحمل دكتاتورية الرئيس عبد الناصر
مسئولية الأحداث الأليمة.. هو الذى طالما أثنى على عبد الناصر
وبايعه على رئاسته وزعامة دولتي الوحدة بعد أن تنازل له عن
رئاسة سوريا وزعامتها .

ثالثا : لم يقاوم الشعب السوري ذلك الانقلاب . وربما
هتفوا له !!

فلماذا ؟؟ لأنهم منوا بحبة الأمل في الرعيم القادم من
مصر . فلم يشعروا معه من الحرية بأدى مريد بل العكس
فوجدوا بتهميشها ، وتولية الأمر فيهم نيابة عن «عبد الناصر»
جماعة من العملاء والأفاكين ..

وفوجئوا كذلك بحقهم في الاختيار الحر الصحيح يضيع .

رابعا : كان على الرئيس عبد الناصر إدراك أن الدين
تزعموه الانقلاب كانوا من اختياره وربما اختيار المشير عامر
أيضا ، وأنهم راحوا يسوسون الشعب بسيف المعر ودهسه !! وأن
الشعب السوري رغم ضيقه وضجره ، كان عاجزا تماما عن
مقاومة الانقلاب ، لأنه لم ينعم برحيق الديمقراطية ولأن
الجاسوسية والتشكيل ملأت قلبه فزعا ورعبا .

خامسا : كان الحاقدون على الوحدة يروحوون ويعدون بين
المواطنين قائلين لهم انظروا ، إن كل ما في مصر من حكم

مطلق وحرمان من الديمقراطية الحقبة سيقتل إليكم ويذحف
عليكم ، ويضربون بهم الأمثال بسوعية المستحلفين من الأشقياء
الذين يحكمون سوريا باسم الثورة والرعيم ..

من هنا كان واحب «عبد الناصر» أن يهتدى بهذه المعاصر
إلى الموقف لسوى ، والطريق السليم المتمثيين فى الديمقراطية
التي هى كظام للحكم لا شىء قبلها ، ولا شىء بعده ، ولا
شىء سواها .. !!

ولكن بدلاً من هذا الفهم أدار مدافعه ناحية شعبه ، تاركا
ياه تحت «رحمة» - أستعفر الله - بل تحت «نقمة» المخابرات
ولجان تصفية الإقطاع .

وبمناسبة المخابرات - وقف الرئيس «عبد الناصر» غفر الله
له غداة هزيمة «٦٧» .

وقف عداتها يحطب فقال : الحمد لله ، لقد سقطت دولة
المخابرات .. !! ؟؟

وفى خطاب آخر قال «كانوا يحوفوننى من الشعب» وهما
عشر على العقدة الكبرى فى حياة الكبار الثلاثة - عبد الناصر ،
والسادات ، ومبارك - ألا وهى «الخوف من الحرية» !!!

فلسفة الخوف

أن يخاف الضعيف من قوى ، والسائر في الفلاة الموحشة
من أسد أو دب ، والجيش من الهريمة ، والمريض المعنى من
الألم ، والمحروم من الفقر . فهذا كله شيء مألوف .

بكر أن يخاف حاكم - يمتلك القوة ، والمال ، والصحة ،
والسعادة ، والحراسة . والحماية ، فذلك أمر نادر الحدوث .

وهو أشدُّ نُدرة ، وأبعث على العجب حين يكون خوفه من
الحرية .. !!

ولا أدري أهو قصاص من الله أن الحاكم الذي يهْمش
الحرية أو يتجاهل حق الشعب فيها يحرم منها وتكون معه قلق
له ؟؟ ألا فليحذف من الحرية من يشاء ولكن ليذكر دائماً أن
خوفه من الحرية سيحمله شاء أم أبى على تحجيم الديمقراطية
حتى لا تكون سبباً في رعرعة بنيانه وسلطانه .

هناك حكمة تقول :

«قد يجد الحائف ستة وثلاثين حلاً لمشكلته ، ثم لا يعجبه
سوى حل واحد منها هو الفرار !!

وهكذا ، فكل حاكم يخاف الحرية يخاف معها - في
بعض الوقت ولفس السبب - الديمقراطية .. لأنها وثيقة بحقوق
الشعب في كل حياته واختياراته .

* حاف عبد الناصر من الديمقراطية فضل ثمانية عشر عاما
يعدُّ بها دون أدنى تحقيق لوعوده .. وكان هذا مما ليس منه بد ..
ذلك أن الديمقراطية تؤكد إرادة السعي كحق للشعب . وأى
حاكم داق حلاوة الحكم يعطى للشعب الحق فى تغييره
وتغييره !!

هذا أمر بعيد الحدوث نادر الوجود ..

* وبعد عبد الناصر جاء السادات ، فعشيه نفس الحوف من
الحرية ومن الديمقراطية . وكل الإجراءات الكليّة التى اتخذها
من أجل تحقيق الديمقراطية ، لم تصدر عن إيمان . بل عن
رغبة فى مسايرة العرب الديمقراطى . لا سيما بعد انقطعية التى
افتعلها مع الروس . وقل لهم : عادروا بلادنا واحرقوا من
وطننا ، فلا مكان لائس ها . إما نحن وإما أتم . فخرجوا
مسرعين !!

فمسايرة العرب وأمريك بحاصة أمدته ماليا . وساعدته
سياسيا فى صلحة مع اسرائيل

* وجاء بعده «مبارك» فأحدث فى الديمقراطية بعض
التوسّعات ، لا بحساب الديمقراطية كمبدأ ونظام . بل لحساب
حكمه وحزبه ، وربما أيضا وفاء ميراث رعيته السادات .
وكان - ولا يزال - كسابقه يحاف الحرية ، ومن ثم فهو

يعطى الديمقراطية بِقَدَر ، أو علي حد نعيه حُرعة
حُرعة .. !!!

جرعة حُرعة . لشعب وصع دستوراً من حير دساتير العالم
منذ « ١٣٠ » عاماً وحين طلب القنصلان الانجليزى والفرنسى
إلغاء المادة التى تعطى ممثليه حق امرقة المالية على الحكومة رفض
صلهما بحزم .. وحين اقترح شريف باشا رئيس الوزراء يومئذ أن
يستقبل قيل له : ليكن لك ما تريد أما نحن فتمسكون بكل
كلمة فى الدستور الذى فرضناه على الحديو توفيق .

ويستقبل شريف باشا صاحب الموقف الحليل فى وصع
الدستور .

وغداة استقالته يطلب الحديو وفدا يمثل الأمة . ويعهد إليه
باختيار رئيس للوزراء والوزراء أنفسهم ، فيحتارون ويصادق الحديو
على اختيارهم .

وتتوالى الأحداث مفضية إلى الحرب العراية التى لولا
الخيانة لحققت انتصاراً عظيماً . !!

أفهدا شعب يُعطى الحرية واديمقراطية حُرعة حُرعة .
ويكره على السير إليها خطوة خطوة ؟؟!

لكنه الخوف من احرية ، وغياب الإيمان الوثيق
بالديمقراطية .

إن الحوف من عرائرها التي تتحكم فيها ولا يحكمها ومن
نمّ لم تكن لشجاعة «إلغاء» الحوف بل «إحفاء» الحوف
فأشجع الشجعان من يحمي الحوف ويظهر أو يتظاهر بأنه لا
يحاف .

فسجاور مخاطر الحوف ونمض إلى غاياتنا الشريفة حتى
وحن نحائضون .

ولقد قال حكيم :

«افعل ما تنهيه ؛ فإذا موت الحوف مُحَقَّق»

أيها السادة :
هذه هي الديمقراطية ..

لكي تحب شيئا أو نكرمه

ولكي تأنس إليه أو نخافه ..

ولكي نستطيع أن نحمل تبعاتك تجاهه حمل الصادقين ..
فلا بد - أولا - أن تعرفه جيدا .

ولقد كنا في شأنا الباكر يستهوينا تعريف للديمقراطية
يقول :

« هي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه »

بيد أننا سرعان ما أدركنا أننا أمام « طقطوقة » حلوة ولسا
أمام تعريف علمي وواقعي وتاريخي . إذ لو كنت الديمقراطية
حكم الشعب نفسه وحسب ، لكان النظام النازي ديمقراطيا
أكثر من الديمقراطية نفسها ، لأنه جعل يحكم لألمانيا ، فمزق
رعيته « هتلر » معاهدة « فرساي » التي أدلّ الشعب بها دلائلا
ومهيبا المنتصرون في الحرب العالمية الأولى . . واستعادت ألمانيا
زعامتها بين الدول الكبرى وكان هتلر بالنسبة لها المنقذ والبطل
والزعيم .

وهكذا كان الشعب الألماني في ظل النازي ، يحكم نفسه
بنفسه ، ولنفسه . . فهل صاعت الرّعدة النارية منه شعبا
ديمقراطيا ؟؟ كلا . . لأن للديمقراطية خصائصها وفودها ،
كما لها التعريف الصحيح ، ولجوهر المعنوم ، ومن لا يعرف

هذه الحقيقة فهيئات أن يؤمن بها أو يتحمس لها .. والآن ..
لنعرف ما هي الديمقراطية ؛ لنعلم مكانها الحقيقي في النظم
السياسية المعاصرة لكن قبل هذا ، نعالوا نعرف : لماذا
الديمقراطية في مصر وفي البلاد العربية يكتسبها إهمال الحكام
، ويصيقون صدرا بكل دعوة إليها وتحقيق جوهرها وأركانها
وعناصرها .. ؟

السبب هو النظرة القاصرة إليها

ذلك أننا نصنعها في «حالة» احتمال أو الممكن .. بينما
مكانها الحق في «حالة» الضرورى وفوق شاسع بين علاقتنا
بالمحتمل أو الممكن وعلاقتنا بالضرورى .
فالممكن والمحتمل سعى لتحقيقه ببطء يصل أحيانا إلى
عدم الاكتراث ..

أما «الضرورى» فلا مفر من تحقيقه فورا وروى مواقيته السى
تفرضها ظروفه لا ظروف . ؛ لأنه إذا خضع لظروفنا وحد
المبررات المفتعة والكثيرة لإرجائه وإهماله . !!

فقبل أن نعرف جيدا ما الديمقراطية ؟ لابد من سؤال :
هل ديمقراطيتنا المصرية والعربية موضوعة في «رول»
الضرورات أم هي جائية في «كتالوج» المحتمل والممكنات ؟
إن تكن في هذا «الكتالوج» فما عرفها إذن ولا رعينها حق

رعيتها !!

فلنتجه إلى تعريفها عسى الله أن يلهمنا رشدنا ونلتقى بها
على كلمة سواء .

الديمقراطية - يا سادة هي « قدرة الشعب على التعبير »

تغيير ماذا ؟؟

- تغيير حكاه وقوانينه ، واختيار حياته .

- وبماذا يكون التغيير ؟؟

يكون بالاقتراع الحر ، لا بالانقلابات أو العنف المجنون ..

إذن فالديمقراطية الصحيحة هي :

[قدرة الشعب على التعبير بالاقتراع الحر الزيه]

فهل يطبق هذا التعريف على ديمقراصيتنا منذ فجر ٢٣

يوليو عام ١٩٥٢ ، حتى الآن . ؟ هاك طبعاً من سيقولون

نعم . وأنا لمي العصر الذهبي للديمقراطية والحرية

وسألهم : هل الدستور « السادتي » الذي نُحْكَم به

ديمقراطي ؟؟

سيحملون بأعيهم الشرسة - ويهتفون نعم وألف نعم

يا أيها المتفلسف ولا تقول الفيلسوف !!!

ونسألهم مرة ثالثة . هل استطاع الشعب أن يختار حاكمه
ولو لمرة واحدة خلال أربعين عاما أو تزيد ؟؟

ونجيب كلا .. ذلك أن الدستور يجعل رئاسة الدولة
بالاستفتاء لا بالانتخاب . إن الانتخاب يوجد عندما يكون هناك
مرشحان للرئاسة أو أكثر .. فمتى كان ذلك عندما ؟

عندما شيء اسمه «الاستفتاء» ومعناه أن يرشح مجلس
الشعب ذو الأعلى لمطلقة رئيس الحزب والنظام ، ويتلقى
المواطن بطاقة تحوى كلمتين : نعم . ولا .. وعلى المواطن أن
يختار إحداهما ، ولا شك في الفوز الساحق لكلمة « نعم » .
ولقد نستطيع القول بأن الساحب أجرى انتخابا ، لا استفتاء .
لأن الاختيار يكون بين اثنين أو أكثر .. وهما كلمتان « نعم »
ولا . فإذا قال نعم فقد نتجها في اقتراع ديمقراطي لا في
استفتاء مفروض .. !!؟؟

نحن لا نستعد أن يقال هذا اليوم أو غدا أو بعد حين ما
دامت الديمقراطية المحرفة هي التي تحكم وتسود

وأطن أن حرص الرئيس مبارك على عدم تعديل أو تغيير
الدستور يتعنه الإبقاء على مادة الاستفتاء . «الباب اللي يجي
لك منه الريح يده واستريح» !!

في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية الثالث للرئيس مبارك أعطيته موافقتي ، لا من أجل سياسة ونظام حكمه . بل أعطيتها لعزمه الجسور وإصراره الكبير على أن يرد نصر أمها العائب ولما نيتها المشردة ..

وإني لأكاد أوقن بأنه لو صحح مساره السياسي ، وتقبل لديمقراطية كلها بلا تحريف ولا انتقاص ثم حاض معركة الانتخاب - لا الاستفتاء - على منصب الرئاسة ، وكان أمامه عشرة أو عشرون، وتحررت عمية الاقتراع من كل الصعوط ، لفاز «مبارك» فوراً كبيراً ..

ثم لفترض أنه لم يسجح في انتخاب كهذا ، أفترضه أن يحكم شعباً لا يريد ، أو لا تريده أعليته ١١٩٩

وكما ذكرت أول الكتاب أننا لا ننكر ولا نجحد محركات الرئاسات الثلاث - لعبد الناصر ، والسادات ، ومبارك

لكن الشعوب لا تعيش . بل لا تحيا بأمعائها ومادياتها ..

إبما يكون الشعب شعباً - لا قطيعاً باستعلاء إرادته .. وور عقله .. وسيادة ضميره .

وفي العهود الثلاثة ، للكبار الثلاثة كانت إرادة الشعب وعقله وضميره في حالة خسوف وغياب .. وما أكثر الشواهد والبراهين التي زخرت بها كتبى ومقالاتى .

إن احاكم غير الديمقراطي ، كثيرا ما يعمل أعمالا طيبة .. لكنها تتحول فيما بعد إلى نتائج سيئة . !! ومن هنا ، كان حملته على الديمقراطية إقذاذ له وللوطن ..

واسى لا أرى أن هناك « طبقة » ينتمى إليها الرئيس مبارك ، ويعمل لصالحها .. ومن ثم لا أحد معنى لإحجائه عن تقبل الديمقراطية الكاملة والشاملة وتطبيقها

إن مسح الديمقراطية شعباً ولو بالتقسيم المريح .. إثم أكبر من نفعه .. مع ملاحظة أن استخدام كلمة « منح » هنا يشبه وضع الحداء فى قارورة .

كذلك استخدام كلمة تسامح حين ندلل على وجود الديمقراطية بتسامح الدولة مع معارضيها .

* إن الديمقراطية حق مقدس لشعب ، فلا تكون « منحة » من أحد .

* وإن التسامح ليس إلا الوجه الآخر للاستبداد لأن السلطة التى يبدو لها أن تتسامح ترى من حقها أن تستبد .

* كذلك استخدام كلمة - فيما بعد - لا مكان لها مع حقوق الحياة وعلى رأسها الحرية . من هنا ليس من حق حاكم أن يقول لشعب : عدأ تجيئك كل الحرية وكل الديمقراطية ، فإن « غدا » هذا لن يجيئ . وسيخذ احاكم نفسه وجها بوجه

أمام الطرفة القائلة :

« نادا تؤجل عمل اليوم إلى الغد ، ما دمت تستطيع تأجيله
إلى بعد غد .. ؟؟ !! »

وما دما قد اهتمينا إلى التعريف الصحيح للديمقراطية بأنها
« قدرة الشعب على التعبير بالاقتراع الحر » وهذا يتطلب :

* أ - معارضة صحيحة ، وقوية ، وبافذة المشيئة ، وتستطيع
الاقتراع على إقالة الحكومة إذا حادت عن الطريق فهل نجد في
نظامنا السياسي هذه المعارضة ؟؟

* ب - صحافة حرة ، لا تمكها الدولة ولا تعدق عليها
الرشاوى التي نُسَمَّى إعانات . وهما يطالب بأن ترد الدولة
الصحف التي سبق انتهاكها إلى أصحابها .

ألسنا سعي الآن إلى «الحصصية» فماذا لا تتحول
الصحف أسماء بالقومية إلى الملكية الخاصة لأصحابها
ودويها ؟؟

* ج - فاعلية الكلمة إذ ليس المهم أن يتمتع الناس
بحرية القول . بل أن يتمتع القول - ملفوظا ومسطورا -
بالفاعلية التي تجعله مصدقا ومحققا .

أما التماحر دائما بحرية الكلمة وحسابها دليلا على

ديمقراطية محتتمعا فمعناه «ليست لنا عقول» !!

لقد كان بعض أصحاب الرسول ﷺ يُصلُّون «معاوية» شواظا من نقدمهم . حتى سئل : لماذا ترك حصومك يحرصون عليك ، فأجاب :

«إنا لا نحول بين الناس وألسنتهم ، ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا» .. !!

من أجل ذلك ناديا بفاعلية الكلمة ، لا مجرد الكلمة .
ومن أجل ذلك أيضا كانت هبة الكلمة جزاءاً هاماً من قسرة الديمقراطية على التغيير ..

* د - عدم النظر إلى الديمقراطية كمعوق للتنمية - فما ذاع وشاع في لحة الحوار من أن السمية أهم من كل ما عداها وأنه لن يسمح لأى قول أو عمل أن يعتاقها حجة داحضة ، وقول مرفوض ..

فما كانت لديمقراطية أبدا ولن تكون مُعوقة للتنمية في كل مجالاتها .

وأمامنا الأمثال لمن يريد أن يعرف ففى الأعوام السابقة لتصفية الاتحاد السوفيتى كانت مساحة الأرض المزروعة - حقيقية ، وبستانية تبلغ «٥٦٦» مليونا من الأقدنة .

يقابلها في الولايات المتحدة «٤٧٠» مليون هـان . !!

وكانت مساحة المراعى فى روسيا «٩٣٢» مليون هـان .

يقابلها فى أميركا «٧١٠» مليون هـان !!

وهذه البيانات جاءت فى الكتاب السوى للإحصاء عن عام

- ١٩٨٢ . الذى تصدره منظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة ..

أمريكا دولة ديمقراطية ، والاتحاد السوفيتى دولة دكتاتورية
ومستوى الدولتين فى التكنولوجيا متقارب وتعداد السكان
كذلك ..

ورغم هذا ، فالاتحاد السوفيتى يتلقى رعى الحزب الذى
يسدّ به حوجة شعبه من أميركا ودول العرب الديمقراطية ..
والإنتاج فى أميركا يتفوق كثيرا على لإنتاج الروسى .. فماذا
حدثت هذه المفارقة العجيبة ؟؟

حدثت لأن التنافس كان بين الديمقراطية والدكتاتورية ،
وظهر - تمام . أن الديمقراطية هى أصلح مساح للتنمية
والإنتاج .

إن التنمية المادية والبشرية تزدهر وترعرع فى ظل
الديمقراطية .. فلا تترروا نقصها عندا بالربعة فى ريادة الاناج

وإرثاء التنمية ، فأيضاً

هذا كلام له خبيث

معناه ليست لنا عقول

وويل لمصر ولأجيالها القادمة إذا ساد الاقتناع بأن
الديمقراطية أقرب لطرق إلى التحلف والموار !!!

الشورى أم الديمقراطية

من أضرار وآثار إهمالنا الديمقراطية تعالت صيحات بعض
الأحزاب والجماعات برفض الديمقراطية ، لأن «الشورى» هي
مهيمنة نحن المسلمين سيما الديمقراطية مسحة الكافرين !! ؟
والى لأذكر أيام كنت أكتب مقالات دورية فى حريسة
الشرق الأوسط الدولية - وكانت دعوة ملحة إلى الديمقراطية
فى بلاد العرب جميعها .

وإذا كاتب سعودى كبير يرد على بمقال عنوانه «لا
ديمقراطية فى الإسلام» ، ويقول فيه . كيف تدعونا إلى
الديمقراطية ، وفى وطنها الأم «بريضايا» ربي وزير بسكرتيرته !!
ولم أجد ما أجيبه به سوى قولى له رحمه الله . «لا تحف
أيها السيد ، فعندما ستورد الديمقراطية الانجليزية مثلا ، لن
ستورد معها الوزير الزانى ولا سكرتيرته الزانية» . !!

* * *

نرى هل نفهم وتذكر العارق بين الشورى
والديمقراطية ؟ ؟

إن الديمقراطية أكثر أبعادا وأعمى شمولاً من الشورى
فالشورى نعمة ومُصْطَلَحٌ . تعنى استطلاع رأى أو الاراء
حول موضوع ما . وهى عند بعض العلماء والفقهاء

المعاصرين «غير ملزمة» أى أن الحاكم غير ملتزم بها ومن حقه رفضها أو مخالفتها .

أما الديمقراطية فأوسع كثيرا من تعدد الآراء ومعرفتها الشورى طلب رأى الآخرين .

والديمقراطية نظام شامل وعميم لكل شئون الإنسان والحياة .

وليحدثنا المعرضون عن هذا التفسير :

ما علاقة الشورى بنظام الحكم . . وما علاقتها بحقوق الإنسان على كثرتها . . وما علاقتها بحقوق المرأة . وما علاقتها بالحرية والمساواة . .

ومع هذا كله فندتف بالشورى . . ولكن حدثونا فى صدق عن تفصيلها وعناصرها .

نحن نعرف الديمقراطية بأنها

أ - اختيار حرّ نزيه لرئيس الدولة بطريقة الانتخاب ، لا الاستفتاء . .

ب - اختيار ممثلين له فى برلمان شجاع ورشيد

ج - إطلاق تعدد الأحزاب بدون وصاية أو تدخل من الدولة . .

د - الشعب مصدر السلطات بما فيها السلطة التشريعية فيما لا يخالف أساسيات الدين . .

هـ - الفصل بين السلطات ، حتى لا تفرط إحداها على السلطات الأخرى ولا تطغى .

و - المعارضة هي «حكومة الصل» ومن ثم يكون للشعب الحق كاملا في تشكيلها دون أية وصاية من الدولة ، وعلى الدولة واجب تمكيها من كل عوامل النمو . ومن كل فرص وصول الصالح منها إلى الحكم . .

ز - حرية الصحافة ، وحق المواطنين فيها - إ شاء ، وامتلاكا ، وتحريرا . .

ح - الحرية السابعة للعقيدة والفكر وللرأى حيث يكون .

* * *

فهل تفهمون الشورى على أنها تنتظم كل هذه العناصر . .
إن كان ذلك كذلك ، فمرحبا بالشورى ومرحبا بأى اسم يحقق هذه الخصائص والمزايا . .

أما أن تقولوا «الشورى» ثم تقولوا ، فلا . . وأما أن ينعتق ناعق بأن كلمة الديمقراطية ليست عربية ولا إسلامية ؛ وقد قال هذا فعلا وكتبه في بعض المجلات والصحف نقر من

الفارغين ١١

فهلاً علموا أن القرآن العظيم يتضم بين كلماته الكريمة ما
ليس بالعربي ولا بالإسلامي مثل .

«المشكاة» وهي هندية

و«استبرق» وهي فارسية

و«سجّل» وهي فارسية

و«قسطاس» وهي رومية

و«طه» وهي نبطية

المِـرَاةُ فِي الدِّيمَقْرَاطِيَّةِ

المرأة التي رفعها الإسلام مكانا عليا ، وصنعها الديمقراطية
فى نفس المقام .

والإسلام يبارك هذا ويرعاه . . وهو حين يذكر قرآنه الكريم
المسلمين يقرن بهم المسلمين . . وحين يذكر القانتين يذكر
معهم القانتات ، وانحاشعير والخاصعات ، والداكرين
والداكرات .

ويقول القرآن العظيم ﴿وامؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض﴾

وجعلها الإسلام حرة فى مالها وفى تصرفاتها . وكان
هناك أيام لرسول ﷺ ما سمي «وفد النساء» وكان يدفع عن
حقوق المرأة ، ويعرض مشكلاتها على سيدنا الرسول ﷺ .

وقال الرسول عليه لسلام

«النساء شقائق الرجال لهن مثل الذى عليهن
بالمعروف»

ومن عجب أن الديمقراطية اليوم تحمى المرأة وتمكنها من
كل حقوقها . بينما أكثر المتحدثين باسم الإسلام يحصرون
حقوقها فى أن تكون العصمة بيدها . ويحصدون راجاتها فى
البقاب الذى يعطى كل وجهها بصره تجعلها بحاجة إلى من
يقودها ويسحبها فى الطريق غير قاعين ولا مكتفين بما شرع

الإسلام من حجاب . . ١١

ألا فلسفر موقف الديمقراطية معها

المرأة صاحبة حق في أن تكون ناحيا ، واثنا ، وقاصيا ،
واثنا عاما ، ووزيرا ورئيس وزارة ، ومعلما ، ومحاميا ،
ومهندسا ، وطيبا ، وسفيرا .

أثرون في أي من هذه الحقوق خروج عني الشريعة
الإسلامية ؟ ؟

ألا فلنعلم أن الشريعة تسمحها كل ما ذكرنا من حقوق
ولعلها لا تستعدها إلا في منصب رئيس الدولة - لا رئيس
الوزراء . .

وأما حديث الرسول :

«لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» فهذا لا يشكل حائلا
بين المرأة والمناصب الكبيرة بل إن الحديث ليس إلا سوء
فحرج بضياغ الفرس - وكانوا موضع كراهية المسلمين لأنهم
وثنيون ، ويحاربون الروم دائما ، وهم أهل كتاب .

فلما مات كسرى وولى الملك بعده ابنته «بوران» قال
الرسول حديثه هذا متبأ بهزيمة الفرس و متميا لها .

لكن الحديث لا ينصص أي شيء عن أن تكون المرأة وزيرا

ورئيس وزراء . .

وأما جعل شهادة الرجل شهادة امرأتين ، فهذا تنظيم إداري
لا أكثر بدليل أن هناك رجالا مرفوضة تماما شهادتهم مع أو
ضد رجال مثلهم .

وأما القضاء وهو جزء من السلطة القضائية ومن ثم
كانت له قداسة وحصانة ، فقد قل الإمام الأعظم «أبو حنيفة
العمام» .

«سمرأة الحق في أن تكون قاصيا هي غير الحدود» .

ثم جاء شيخه «حماد» فقال :

«وفي الحدود أيضا ١١

أبعد أربعة عشر قرنا يجعل المرأة مشكلة كبرى ويحكم في
أمرها لا إلى الشريعة بل إلى أهواها وجهالاتها وصلال الفهم
وسوء التقدير ؟ ؟ ؟ ١١

الحديث في القيمة القرائية

يقولون : إن الدستور «أبو القوانين» والقوانين بدورها ،
حارسة المجتمع ومنظمة شئونه ، وصابطة حركته . .

فهل يمكن أن يعيش مجتمع بلا دستور ؟

إذا كان الجواب : لا . . فالسؤال التالي يكون هل لـ
دستور ؟ ؟

إذا لم يكن فلا بد أن يكون .

وإن يكن ، فما هو بين الدساتير ؟ ؟

نعم - لنا دستور ، لا هو ديمقراطي ، ولا هو ديكتاتوري .
فقد امتزجت فيه بعض محاسن الديمقراطية بكل مساوئ
الديكتاتورية فحرج أو أخرج للناس في توليفة ليست شائهة
تماما ، وليست جميلة تماما . .

ومهما يتحدث دستور ما عن الحرية وحقوق الإنسان ، فما
هو بالغ معشار ما نادى به الدستور السوفيتي الذي وضعه
«ستالين» حدياً على الحرية وتقديسا لحقوق الإنسان ومع ذلك
لم يشهد بلد آخر ما بلغته بلاده وحكمه من القهر
والاستبداد والاستعداد . . !! بل والجوع والحرمان !!

* * *

من الذي يضع الدستور ؟ ؟

إنه لشعب طمعا وقطعا عن طريق ممثلين له يختارهم على علم . . وليس هو الحاكم الذى يصعه نفسه ، أو يخار من شيعته من يصاعون لأمره وتوجيهه .

دستورنا الذى يحكما اليوم وضعه «السادات» عن طريق لجنة اختارها . .

ورغم أنه لابد أن يكون قد رسم لهم الطريق ؛ فإن طائفة من مواده لم تلب رضا ، فحاء بمن يراجعونها ويندونها وفق هواه .

ومن ثم لا أقول : ينبغى تعديل الدستور .

بل أقول : يجب تغييره .

قد أدخلت عليه بعض التعديلات عام - ١٩٨٠ فما حقق التعديل تصادى وجوه اسقص فيه ! !

ثم إن السند لثالث فى «وثيقة إعلان الدستور» ، يجعل من أهدافه وأهدافا :

«التطوير المستمر للحياة فى وطننا ، عن إيمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان - هو تحقيق التقدم» .

فتعير الدستور إذن ضرورى لتطوير حياتنا السياسية ، وتحقيق تقدما فى شتى أزياء التقدم . إن الدستور بصيغته

الماثلة خطف من الشعب حقوقا كثيرة - على رأسها حقه في
انتخاب رئيسه حيث قيل له لا تنتخب ، بل بصم . !!

هل رأيتُم دستورا سليما وقويما يعطى رئيس الدولة الحق في
اعتقال ألف وخمسمائة مواضع في أربع وعشرين ساعة . .
ويرهو بأنه يملك تسجيلات تدينهم - هو الذي استهل عهده
بإحراق التسجيلات السابقة ، في مهرجانات مفتعل بمساء وزارة
الداخلية ؟ ؟ !!

إن الدستور الذي مكّن السادات من إتيان خطاياهم ، هو الذي
يحكمنا اليوم . .

فلنُسِّعه إلى المجهول ، ولنضع غيره في ظروف أفصح من
تلك التي وضع فيها الدستور لمعزول . . !! أو الذي يحب أن
يصير معزولا . .

* * *

يقولون . إن إثارة المسئلة الدستورية الآن ستثير من الخلاف
والاختلاف والجدل والهرج والمرج والفتن ما تثير

طيب . وقبل الآن . . لماذا لم تُعبروه ولم يكن هناك فتن
ولا إرهاب ؟ ؟

ثم دُلُّوا على أي دستور في كل البلاد الديمقراطية لم يجر

حوله حين وضعه جدل محتدم ، كان يدلع أحيانا تبادل
الكراسى المقذوفة ؟ ! !

إن اللجنة التى سيختارها الشعب لهذه المهمة لن تجتمع فى
حفل من حفلات أصواء المدينة ! ! بل فى اجتماع تحتشد فيه
الأفكار والآراء والانفعالات ، ويتوهج الحوار دون أن يصل إلى
حد المراءى المقبىت . .

إننا نريد أن نصل إلى دستور يجعل الحاكم يحكم ولا
يتحكم . . ويجعل الناس فى بلادنا مواطنين لا رعايا ويؤكد
شخصيتنا كمصريين نجيا فى بلادنا وليس إحدى «الجاليت»
الواحدة إلينا

متى يملك شعبا إرادته . وعقله . وصميره ؟ ؟

لم يفعل ذلك «عبد الناصر» رغم ما أنجز وأعطى . . ولم
يفعلها السادات رغم ما أنجز وأعطى . وهذا «مبارك» لا يريد أن
يفعلها مكتفيا بما يحرر ويعصى . . الإرادة عاجزة والعقل
ملثاث بما يصب فيه صاح مساء والصمير فقد نفوده
والخوف من أن يفقد غدا وجوده . ؟ !

قد تتساءلون ألا يستطيع التيار الإسلامى أن يععب لعبته
المعروفة ، ويرابد ويحرص أثناء وصع الدستور

وأحيب : سيستطيع هــ ، إذا دارت المناقشات فى العرف

المعلقة التي اختبأ فيها الحوار الأخير . .

ولكن إذا دار في لصوء العامر والساحة الوسيعة . . وأنيح
نزعمائه حصور الاجتماعات والإسهام الحر في المناقشة وتمكّن
الشعب من المتابعة لكل رأى ولكل كلمة عن طريق كل
وسائل الإعلام فهذه فرصة مصر !!!

سيقول ممثلوا التيار الإسلامى ما يشاءون ويعرضون بصاعتهم
كما يريدون .

ستفد حُججهم على مَلَأ من الشعب كله .

وما أظهم ، وأنا بحمد الله عليم بفقهِ الإسلام وخبير
أقول . ما أظهم سيربحون جولة واحدة من جولات الحوار ؟ !
ولكنكم للأسف لا تريدون ، وستظلون في عنادكم حتى
يشاء الله ما لا تشاءون .

* * *

إذا لم تُسارع إلى وضع دستور حديد ، يؤصل كل حياتنا
السياسية وفق الديمقراطية الحقة ، فسنتل ديمقراطيتنا مجرد
«ديكور» ومن الذى يقل أن تتحمل مسئولية هذا الكووص !!
إن الديمقراطية هي الحرية في ريهها السياسى والحرية فوق
الجميع . .

والدين لا يريدونها لغيرهم ، لا يستحقونها لأنفسهم . . . !
فليختر كل طريقه . . . وعند الله العلي الأعلى تصير الأمور
وأحياتها . . .

فنهج الاحمر

لا تسوّوا ما سطرته أول الكتاب من أنى لا أنكر الجهود
الحارقة التى بذلت من أجل مصر وشعبها

وإذا كنت أحد على البطم السياسى من فجر الثورة إلى اليوم
بحفاقه فى تحقيق الديمقراطية التى نردّ مصر إلى الشعب .

وإذا كنت أحد على مؤتمر لحوار الوطنى إفلاسه فى عرص
قضية الديمقراطية والهداف بتصحيح مسارها

فتقروا أنه رأى مواطن يحمل ما استطاع مسئولية المواطنة .

لم يخن مصر فى ترابها

ولا عكّر عليها سقياها

ولم يبع ولاءه لها بملء الأرض ذهباً

ولم يتملق أحداً على حسابها

ولا حملت نفس هوى لئلادها

كنفسى فى فعلى وفى معثاتى

وهذا سرّ شجى للصدوم وللحوار فى موقفهما من

الديمقراطية . .

ممن شاء فليقدر موقفى . . ومن شاء

فليقل : هذا هراء . . ١٩

لكننى أكرر - لآخر مرة - أن الحوار الذى عطى كل
شئوسا بما استطاع من رأى قد مالا وفاق النظام فى حديثه عنها
إن كان قد تحدث على الإطلاق . . . ! !

أنه ليس ولاءً للديمقراطية أد يقول الديمقراطية هي
لحلاص ، وهي مهجما ، وقرة أعيسا . . . ولا أن تؤلف في
لحرية الكتب ولقالات والشر الفصيح ، والشعر الرقيق

بل لابد وفي اجتماع مائتين وخمسين من الصفوة
كما وصفتهم البيانات ، والصحف والإداعات وإن يسهم
لكثيرين يستحقون هذا الوصف العرير - أقول كان لأبد لهم أن
يدافعوا عن الديمقراطية دفاع لفاقهين ، ويقدموا مشروعاً كاملاً
لتطبيقها - الأمر الذى لم يحدث منهم أبداً ! !

* * *

ولعنى أكون قد ملأت نيابة عنهم هذا الفراغ ،
واستدركت ما سواه أو تناسوه قبل فوات الأوان ؟ ؟ !
ولقد قدمت في مذكراتى التى بشرتها منذ عام ونصف
العام ، ما أسميته « مفردات » لدحل الصحيح . . . وتلخص بإيجاز
فى هذه النقاط .

* * * يسئيل الرئيس مبارك من رئاسة الحرب الوطنى

* * يشكل وزارة ائتلافية من المستقيمين والحريين

* * يشكل الرئيس وأعضاء الحكومة الائتلافية بمعاونة النقابات والهيئات لجنة مؤسعة تصع دستورا جديدا للبلاد ويتناقش أعضاؤها بصوت جهير ، وفي حرية تكون فوق كل ضغط أو توجيه .

* * كى يشارك المواطنون جميعا فى حواراتها نُحد كل وسائل الإعلام لتحقيق ذلك

* * يوضع مع الدستور ما أسميه «الميثاق الدستورى» يكون عهدا وموثقا يلتزم به جميع امواطنين ويص فيه على مقاومة كل من يخرج عليه . .

* * إذا أقر الشعب الدستور بالموافقة عليه ، يصدر القرار الجمهورى بالعمل فور التصديق عليه .

* * يص الدستور أول ما يص على أنه لا استفتاء بعد اليوم على منصب الرئيس بل انتخاب حر بين الذين سيرشحون أنفسهم لشغل هذا المنصب .

* * جميع انتخابات الرئاسة ، ومجلس الشعب ، والمحليات تكون تحت إشراف لجنة عيا تضم مع وزير الداخلية خمسة أو أكثر من كبار القضاة ، يختارهم «مجلس القضاء الأعلى» أو «مجلس الدولة» أو «المحكمة الدستورية»

* * تقوم جميع أجهزة الدولة بالعمل الدائب واستمر
لبثّ الولاء الوثيق للدستور ، وللديمقراطية - بين طوائف الشعب
وطلاب المدارس والمعاهد والجامعات ، وبين عمالنا في المصانع
وفلاحينا في القرى والمزارع .

* * *

وبعد - فهذه شمعة على الطريق إذ مصيها في صوئها
المتواضع ، فسوف يكون قد رددنا مصر إلى الشعب !!

فهذا ما تريده مصر كلها اليوم
وغداً تُعرد لعصافير . .

ونعني مع الجماهير الهادرة ، وهي تصبح
زُدُّوا .

مصر

إلى

الشعب

ولله عاقبة الأمور

مكتبة المؤلف

- ١- من هنا . . نبدأ .
- ٢- مواطنون . . لا رعايا .
- ٣- الديمقراطية ، أبداً . .
- ٤- الدين للشعب .
- ٥- هذا . . أو الطوفان .
- ٦- لكي لا نغرق في البحر .
- ٧- لله ، والحرية (ثلاثة أجزاء)
- ٨- معاً على الطريق محمد والمسيح
- ٩- إنه الإنسان .
- ١٠- أفكار في القيمة .
- ١١- نحن البشر .
- ١٢- إنسانيات محمد .
- ١٣- الوصايا العشر .
- ١٤- بين يدي عمر .
- ١٥- في البدء كان الكلمة .
- ١٦- كما تحدث القرآن .
- ١٧- وجاء أبو بكر .
- ١٨- مع الضمير الإنساني
- في مسيره ومصيره .
- ١٩- كما تحدث الرسول .
- ٢٠- أزمة الحرية في عالمنا .
- ٢١- رجال حول الرسول .
- ٢٢- في رحاب علي .
- ٢٣- وداعاً .. عثمان .
- ٢٤- أبناء الرسول في كربلاء .
- ٢٥- معجزة الإسلام عمر بن عبد العزيز
- ٢٦- عشرة أيام في حياة الرسول .
- ٢٧- . . والموعود الله .
- ٢٨- كما تحدث الرسول .
- ٢٩- الدولة في الإسلام .
- ٣٠- دفاع عن الديمقراطية .
- ٣١- قصتي مع الحياة .
- ٣٢- لو شهدت حوارهم لقلت . .

كتب للمؤلف تحت الطبع

- ١- إلى كلمة سواء
- ٢- الإسلام ينادى البشر

تطلب كتب المؤلف من دار المقطم للنشر والتوزيع

رقم الإيداع : ٧٤٠٩ / ٩٤

لَوْ شَهِدْتُ حِوَارَهُمْ لَقُلْتُ ...

كتاب متواضع في حجمه ، عظيم في فائدته . إنه صيحة جديدة لداعية الحرية والديمقراطية - الكاتب الكبير والمفكر الإسلامي الأستاذ خالد محمد خالد . فكتاب هذه السطور ، سند حمل قلمه في أواخر الأربعينات من هذا القرن إلى يومنا هذا ، وهو يغني للحرية ، ولا يدع فرصة تسح دون أن يدعو قومه إليها ، وإن كتاباته التي ذاعت شهرتها في الآفاق ، ومقالاته العديدة ، وأحاديثه المتفرقة ، كل هذه كانت ولا تزال علامات على الطريق ، تقسم بالصدق والإخلاص ولا يشوبها شائبة من هوى أو غرض . هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم لا نجد ما يصفه أفضل من قول مؤلفه عنه :

* إنه كتاب يجيء في أوانه . .

* يجيء والحاجة إليه أعظم ما تكون . . .

الناشر

المقطع للنشر والتوزيع

٥٠ ش الشيخ ربحان - عابدين - القاهرة